IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
js.uokut.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي التاسع للعلوم الإدارية والاقتصادية - 2-3 مايو/ ايار 2026

الاقتصاد الرقمي وإعادة تشكيل أنماط النمو الاقتصادي المستدام: دراسة تحليلية تطبيقية خاص على العراق

م. د. بيداء جواد كاظم [1] ، ا. م. د. زهراء فاضل عباس [2]

انتساب الباحثين
[1] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، واسط، الكوت، 52001

[2] مديرية تربيه واسط، العراق، واسط، الكوت، 52001

[1] bydaagawld@gmail.com
[2] www.zaf91@gmail.com

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2026

المستخلص

تناقش هذه الدراسة الدور المحوري لـ الاقتصاد الرقمي كرافعة استراتيجية لإعادة تشكيل أنماط النمو الاقتصادي المستدام، مع التركيز بشكل خاص على الحالة العراقية .تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية انتقال الاقتصاد العراقي من الاعتماد المفرط على الريع النفطي إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والتكنولوجيا.

تبحث الدراسة في واقع البنية التحتية الرقمية في العراق، وتحديات التحول الرقمي في القطاعات المالية والخدمية . وتفترض الدراسة أن تبني التكنولوجيات الناشئة) مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، والخدمات المصرفية الإلكترونية (يسهم بشكل مباشر في خفض التكاليف التشغيلية، تعزيز الشفافية، وتقليل الهدر المالي، مما يدعم ركائز الاستدامة الاقتصادية.

خلصت الدراسة التحليلية التطبيقية إلى أن العراق يمتلك إمكانات واعدة للنمو الرقمي نتيجة اتساع قاعدة مستخدمي الإنترنت، إلا أن هذا النمو يصطدم بعقبات تشريعية وبيروقراطية. وتوصي الدراسة بضرورة صياغة سياسات نقدية ومالية تدعم الريادة الابتكارية، وتطوير الأطر القانونية لحماية التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري الرقمي لضمان تحقيق نمو طويل الأمد يتسم بالمرونة والشمولية والقدرة على مواجهة التقلبات العالمية في أسعار الطاقة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التنمية المستدامة، التنويع الاقتصادي، العراق، الفجوة الرقمية

The Digital Economy and Reshaping Sustainable Economic Growth Patterns (An Applied Analytical Study on Iraq)

Dr. baydaa gawld kaism [1] , Dr. zahraa fadel abbas [2]

Affiliations of Authors
[1] College Management and Economics, Univ wasit, Iraq, wasit, kut, 52001

[2] Wasit Education Directorate, Iraq, wasit, kut, 52001

[1] bydaagawld@gmail.com
[2] www.zaf91@gmail.com

[1] Corresponding Author

Paper Info.
Published: Aug. 2026

Abstract

This study explores the pivotal role of the **Digital Economy** as a strategic lever for reshaping sustainable economic growth patterns, with a specific focus on the Iraqi context. The research aims to analyze the transition of the Iraqi economy from an excessive reliance on oil rent toward a diversified economy driven by knowledge and technology.

The study examines the current state of digital infrastructure in Iraq and the challenges facing digital transformation in the financial and service sectors. It posits that adopting emerging technologies—such as Artificial Intelligence, cloud computing, and electronic banking services—directly contributes to reducing operational costs, enhancing transparency, and minimizing financial waste, thereby supporting the pillars of **economic sustainability**.

The applied analytical findings indicate that while Iraq possesses promising potential for digital growth due to a rapidly expanding internet user base, this progress is hindered by legislative and bureaucratic obstacles. The study recommends the formulation of monetary and fiscal policies that support innovative entrepreneurship, the development of legal frameworks to protect e-commerce, and investment in digital human capital. These steps are essential to ensure long-term growth characterized by resilience, inclusivity, and the ability to withstand global fluctuations in energy prices.

Keywords: digital economy, sustainable development, economic diversification, Iraq, the digital divide

المقدمة

تناقش هذه الدراسة الدور المحوري للاقتصاد الرقمي كقوة دافعة لإعادة تشكيل أنماط النمو الاقتصادي، والانتقال نحو نماذج تنموية مستدامة تعتمد على المعرفة والابتكار بدلاً من الموارد الناضبة. تنبع أهمية البحث من الحاجة الملحة لتنويع الاقتصادات الريعية، حيث يتم التركيز على حالة العراق كنموذج تطبيقي يعاني من اختلالات هيكلية وهيمنة القطاع النفطي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتأطير المفاهيم نظرياً، والمنهج الاستنباطي لتقييم واقع التحول الرقمي في العراق وتحدياته. وقد حلل البحث مؤشرات البنية التحتية الرقمية، والأطر التشريعية، ورأس المال البشري، وقياس أثرها في تعزيز الاستدامة الاقتصادية.توصلت الدراسة إلى أن تبني أدوات الاقتصاد الرقمي يسهم بشكل مباشر في رفع الكفاءة الإنتاجية، وتقليل الهدر، وخلق فرص عمل جديدة للشباب، مما يعالج مشكلة البطالة ويقلل الفقر. ومع ذلك، أظهرت النتائج وجود "فجوة رقمية" في العراق مقارنة بالمحيط الإقليمي، ناتجة عن ضعف البنية التحتية والبيئة التنظيمية.أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي في العراق، تركز على تحديث البنية التحتية للاتصالات، وتطوير تشريعات المعاملات الإلكترونية، وإصلاح النظام التعليمي ليتلاءم مع متطلبات سوق العمل الرقمي، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي متنوع وشامل ومستدام.

1- مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية عميقة تتمثل في الهيمنة المطلقة للقطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة، مما يجعل النمو الاقتصادي في العراق نمواً "متقلبًا "وغير مستدام، كونه يرتبط بأسعار النفط العالمية لا بالنشاط الإنتاجي الحقيقي. ورغم التطور العالمي المتسارع في تبني "الاقتصاد الرقمي "كمحرك للنمو المكثف (Intensive Growth)، إلا أن مساهمة هذا القطاع في العراق لا تزال دون المستوى المأمول، وتواجه ضبابية في قياس أثرها الحقيقي.

2- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الاقتصاد الرقمي ليس مجرد قطاع خدمي، بل هو "محفز هيكلي "يمكنه تغيير معادلة الإنتاج في العراق.

3- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الغايات العلمية والعملية في تحليل واقع الاقتصاد الرقمي في العراق وتحديد موقع العراق ضمن المؤشرات الدولية)مثل مؤشر التنافسية الرقمية. دور الاقتصاد الرقمي في "فك الارتباط "تدريجياً بين النمو الاقتصادي وعوائد النفط التنويع الاقتصاد.

4- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث :يغطي البحث فجوة معرفية في المكتبة الاقتصادية العراقية التي تفتقر إلى الدراسات التطبيقية التي تدمج بين "الاقتصاد الرقمي "و"الاستدامة "باستخدام أدوات القياس الحديثة.يسلط الضوء على آليات الانتقال من الاقتصاد المعتمد على الموارد الناضبة إلى الاقتصاد المعتمد على الأصول غير الملموسة بيانات، برمجيات، ابتكار.

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي المستدام

تمهيد

يشهد العالم تحولاً جذرياً في نماذج الأعمال والإنتاج، حيث لم يعد رأس المال المادي والموارد الطبيعية هما المحركان الوحيدان للنمو .يهدف هذا المبحث إلى تأصيل المفاهيم النظرية للاقتصاد الرقمي، وتحديد ماهية النمو الاقتصادي المستدام، ومن ثم تحليل القنوات التي ينتقل من خلالها أثر الرقمنة إلى النشاط الاقتصادي لإعادة تشكيل أنماطه.

المطلب الأول :ماهية الاقتصاد الرقمي (The Nature of Digital Economy)

أولاً :مفهوم الاقتصاد الرقمي [1]

لا يوجد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، لكنه تطور من مفاهيم "اقتصاد الإنترنت "و"اقتصاد الويب."**دون تابسكوت (Don Tapscott):**أول من صاغ المصطلح عام 1995، وعرّفه بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد في عملياته الأساسية)الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك (على المعلومات المرقمنة والمعرفة."

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):تُعرفه بأنه منظومة شاملة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تفعيلها عبر منصات مثل شبكات الإنترنت والهواتف المحمولة وشبكات الاستشعار.

التعريف الإجرائي للبحث :هو ذلك الجزء من الناتج الاقتصادي المستمد بشكل أساسي من نماذج الأعمال الرقمية، والذي يعتمد على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

كعامل إنتاج رئيسي وليس مجرد وسيط.

ثانياً :خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي بعدة سمات جوهرية:

1. **المعرفة كعنصر إنتاج :**القيمة المضافة تتولد من المعلومات والابتكار)الأصول غير الملموسة (أكثر من الآلات والمواد الخام.
2. **الرقمنة :(Digitization)**تحويل المعلومات والعمليات إلى صيغ رقمية (0,1)قابلة للمعالجة والنقل الفوري.
3. **التشبيك :(Networking)**العمل من خلال شبكات مترابطة تلغي الحدود الجغرافية والزمنية.
4. **تزايد العوائد :(Increasing Returns)**خلافاً لقانون تناقص الغلة في الاقتصاد التقليدي، تتميز المنتجات الرقمية بأن تكلفتها الحدية تقترب من الصفر مع كل نسخة إضافية.

ثالثاً :مكونات الاقتصاد الرقمي

يمكن تقسيم بنية الاقتصاد الرقمي إلى ثلاث طبقات :[2]

1) **البنية التحتية الصلبة :**شبكات الاتصالات، الألياف الضوئية، الخوادم، والأجهزة الذكية.
2) **البنية التحتية الناعمة :**البرمجيات، التطبيقات، أنظمة التشغيل، والأمن السيبراني.
3) **التطبيقات والمعاملات الإلكترونية :**التجارة الإلكترونية، الدفع الإلكتروني، الحكومة الإلكترونية، والخدمات السحابية.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth)

أولاً :المفهوم والتحول عن النمو التقليدي

النمو التقليدي :يركز على الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بغض النظر عن مصدره) حتى لو كان استنزافاً لمورد ناضب كالنفط(

النمو المستدام :هو عملية زيادة الدخل الحقيقي للفرد على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية والبيئية للأجيال القادمة.

في الحالة العراقية :يُعرّف النمو المستدام بأنه "النمو الذي يتولد من قطاعات إنتاجية حقيقية ومتنوعة)زراعة، صناعة، خدمات رقمية (ولا يعتمد بشكل كلي على تقلبات أسعار النفط الخارجية."

ثانياً :شروط النمو المستدام

لكي يوصف النمو بأنه مستدام، يجب أن يحقق:

1. **التنوع الهيكلي :**عدم هيمنة قطاع واحد ريعي على الناتج.
2. **الشمولية :(Inclusiveness)**أن تتوزع عوائد النمو بعدالة وتخلق فرص عمل حقيقية.
3. **الكفاءة :(Efficiency)**تعظيم المخرجات باستخدام أقل قدر من الموارد، وهو ما تتيحه التكنولوجيا.

المطلب الثالث :آليات تأثير الاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل النمو[3]

يوضح هذا المطلب كيف يؤدي تبني الاقتصاد الرقمي إلى تحول هيكلي في الاقتصاد :(Transmission Mechanisms)

1) تخفيض تكاليف المعاملات (Transaction Costs)

يقلل الاقتصاد الرقمي من تكاليف البحث، التفاوض، والتعاقد .هذا يزيل الاحتكاك في السوق (Market Friction)ويجعل الأسواق أكثر كفاءة، مما يسمح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالدخول والمنافسة، وهو أساس التنويع الاقتصادي.

2) تعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP)

التكنولوجيا الرقمية ليست مجرد استثمار رأسمالي، بل هي ترفع كفاءة العمل ورأس المال معاً .استخدام البيانات الضخمة (Big Data)والذكاء الاصطناعي يحسن اتخاذ القرار ويقلل الهدر، مما يرفع معدلات النمو المحتمل.

3) الشمول المالي وتعبئة المدخرات

تعتبر التكنولوجيا المالية (FinTech)والدفع الإلكتروني أدوات حاسمة لدمج القطاع غير الرسمي (Shadow Economy)في الاقتصاد الرسمي .زيادة الشمول المالي تعني توفير سيولة أكبر للمصارف لتمويل الاستثمار في القطاعات غير النفطية.

4) فك الارتباط (Decoupling)مع الموارد الناضبة

يسمح الاقتصاد الرقمي للدول الريعية)مثل العراق (بتصدير خدمات رقمية وبرمجيات عابرة للحدود دون الحاجة لموانئ أو بنية تحتية لوجستية معقدة، مما يخلق مساراً جديداً للنمو مستقلاً عن عوائد النفط.

المبحث الثاني: تشخيص واقع الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في العراق

تمهيد

يمر الاقتصاد العراقي بمرحلة انتقالية حرجة، حيث تسعى الدولة إلى تفعيل أدوات الرقمنة لتجاوز الأزمات الهيكلية المزمنة .يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الجوانب التطبيقية للاقتصاد الرقمي في العراق، مع تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي لبيان مدى هشاشتها أو استدامتها، وذلك من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :واقع البنية التحتية والبيئة التنظيمية للاقتصاد الرقمي في العراق

أولاً :مؤشرات النفاذ الرقمي[4]

شهد العراق طفرة في أعداد المشتركين في خدمات الاتصالات والإنترنت بعد عام 2003، إلا أن النوعية لا تزال تواجه تحديات:

1. **اشتراكات الهاتف النقال :**تشير بيانات هيئة الإعلام والاتصالات (CMC)إلى وصول نسبة النفاذ إلى أكثر من 90%، مما يوفر قاعدة واسعة لإطلاق خدمات الدفع الإلكتروني.
2. **النفاذ إلى الإنترنت :**هناك نمو مطرد في استخدام البيانات، مع توجه حكومي نحو "مشروع الصدمة "والألياف الضوئية (FTTH)لرفع السرعات وتقليل التكاليف.
3. **الفجوة الرقمية :**لا تزال هناك فجوة بين مراكز المدن والمناطق الريفية، وبين الأجيال في استخدام التكنولوجيا لأغراض إنتاجية.

ثانياً :الشمول المالي والدفع الإلكتروني (FinTech)

شهد عام 2023وما بعده تحولاً جذرياً بقيادة البنك المركزي العراقي :(CBI)

1) **توطين الرواتب :**ساهمت عملية توطين رواتب موظفي الدولة في خلق قاعدة بيانات مالية ضخمة وبطاقات مصرفية (MasterCard/Visa).
2) **مبادرة الدفع الإلكتروني :(POS)**إلزام المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص باستخدام أجهزة نقاط البيع، وهو حجر الزاوية في تقليل الاعتماد على "الكاش "ومكافحة غسيل الأموال.

ثالثاً :البيئة التشريعية والحوكمة الإلكترونية

1. **القوانين :**يعاني العراق من نقص في التشريعات المتكاملة) مثل قانون الجرائم المعلوماتية، قانون المعاملات الإلكترونية المحدث.
2. **الحكومة الإلكترونية :**تم إطلاق منصة "أور (Ur) " للخدمات الحكومية، وهي خطوة أولى نحو تقليل البيروقراطية، لكنها لا تزال في مراحلها الأولية من حيث التكامل بين الوزارات.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في العراق (2004-2023)

أولاً :هيكلية الناتج المحلي الإجمالي [5]

عند تحليل بيانات الناتج المحلي العراقي، نلاحظ الآتي:

1) **هيمنة القطاع النفطي :**يساهم النفط بأكثر من 45%من الناتج المحلي وأكثر من 90%من الإيرادات الموازنة، مما يجعل النمو "ريعياً "بامتياز.
2) **النمو الهش :**إن معدلات النمو في العراق هي انعكاس لأسعار النفط العالمية أو كميات الإنتاج المقرة ضمن "أوبك"+، وليست ناتجة عن طفرة في القطاعات الإنتاجية.

ثانياً :تحليل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

للبحث عن "الاستدامة"، يجب التركيز على النمو غير النفطي: تتميز مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية بالضعف والانحسار.بدأ قطاع الخدمات (الاتصالات والنقل) يبرز كمساهم مهم في الناتج غير النفطي، وهو ما يعزز فرضية البحث حول دور الاقتصاد الرقمي.

ثالثاً :مؤشرات التنمية المستدامة (SDGs)[6]

1. **البطالة :**يعاني العراق من معدلات بطالة مرتفعة خاصة بين الخريجين، مما يستوجب البحث عن أنماط نمو تخلق وظائف (وهو ما يوفره الاقتصاد الرقمي عبر العمل الحر والشركات الناشئة)
2. **التنوع الاقتصادي :**لا يزال مؤشر تنوع الصادرات قريباً من الصفر، حيث يمثل النفط السلعة الوحيدة تقريباً.

المطلب الثالث: معوقات التحول الرقمي وأثرها على تنويع الاقتصاد العراقي [7]

رغم الفرص المتاحة، تواجه عملية "إعادة تشكيل أنماط النمو " عبر الرقمنة في العراق معوقات عدة:

1. **المعوقات الهيكلية والاقتصادية**

- **الارتهان للنفط" :**المرض الهولندي "يجعل الحكومة تركز على الإيرادات السهلة وتهمل الاستثمار طويل الأجل في اقتصاد المعرفة.
- **ضعف الاستثمارات الأجنبية :**عدم استقرار البيئة الاستثمارية يحول دون دخول شركات التكنولوجيا العالمية الكبرى.

2. **المعوقات التقنية والأمنية**

- **الأمن السيبراني :**ضعف منظومة الحماية الرقمية يقلل من ثقة الجمهور في التعاملات الإلكترونية.
- **جودة الإنترنت :**تذبذب الخدمة واعتمادها على أبراج "الواي فاي "غير المنظمة في كثير من المناطق بدلاً من الألياف الضوئية.

3. **المعوقات الاجتماعية والتعليمية**

- **الأمية الرقمية :**ضعف المناهج التعليمية في مواكبة متطلبات سوق العمل الرقمي.
- **الثقافة المالية :**لا يزال جزء كبير من المجتمع يفضل الاحتفاظ بالأموال خارج النظام المصرفي (الادخار المنزلي).

المبحث الثالث :الاستشراف المستقبلي لدور الاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل نمط النمو المستدام في العراق رؤية 2035

تمهيد

لم يعد السؤال اليوم هل سيتحول العراق نحو الاقتصاد الرقمي أم لا، بل السؤال هو "متى وكيف"؟ يهدف هذا المبحث إلى الانتقال من تحليل المؤشرات التاريخية إلى استشراف الآفاق المستقبلية، من خلال بناء سيناريوهات محتملة لأثر التحول الرقمي على هيكل الناتج المحلي غير النفطي في العراق، معتمداً على تحليل الاتجاهات الحالية والمبادرات الاستراتيجية المعلنة.

المطلب الأول :محركات التغيير الرقمي والاتجاهات الصاعدة في الاقتصاد العراقي

إن استشراف المستقبل يتطلب تحديد "القوى المحركة (Driving Forces)" التي ستشكل ملامح الاقتصاد العراقي في العقد القادم [8]

أولاً :الثورة في قطاع المدفوعات والشمول المالي الرقمي

تُعد منصات الدفع الإلكتروني المحرك الأقوى مستقبلاً .تشير التوقعات إلى أن التحول الكامل نحو "مجتمع لا نقدي "في المعاملات الحكومية بحلول عام 2030سيؤدي إلى:

1. **تجفيف منابع الظل :**تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل حالياً نسبة كبيرة من النشاط التجاري في العراق.
2. **كفاءة السياسة النقدية :**تمكين البنك المركزي من السيطرة على عرض النقد بشكل أدق، مما يقلل من تذبذبات سعر الصرف ويدعم الاستقرار اللازم للنمو المستدام.

ثانياً :استثمار الموقع الجغرافي (طريق الحرير الرقمي)

من المتوقع أن يلعب العراق دوراً محورياً كـ "ممر رقمي "يربط الشرق بالغرب .إن إنشاء "طريق التنمية "بالتوازي مع مد خطوط الألياف الضوئية العابرة للحدود سيجعل من العراق مركزاً للبيانات (Data Hub)، مما يخلق إيرادات غير نفطية ضخمة ومستدامة مستمدة من "رسوم الترانزيت الرقمي."

ثالثاً :التحول الديموغرافي والطلب على الوظائف الرقمية

يمتلك العراق واحدة من أعلى نسب الشباب في المنطقة .هذا "العائد الديموغرافي "سيتحول مستقبلاً إلى قوة عمل رقمية (Digital Labor)قادرة على تصدير الخدمات البرمجية والعمل عن بُعد، مما يساهم في تقليل ضغط البطالة على القطاع الحكومي المشبع.

المطلب الثاني :السيناريوهات المستقبلية للنمو الاقتصادي المستدام في ظل الرقمنة

بناءً على المعطيات الحالية، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات لمستقبل النمو المستدام في العراق حتى عام 2035 [9]

السيناريو الأول :السيناريو المتفائل(التحول الهيكلي الشامل)

يفترض هذا السيناريو نجاح الدولة في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي الكامل، حيث:

1) تصل مساهمة القطاع الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى .15-20%
2) يتحقق "فك الارتباط "بين الموازنة العامة وأسعار النفط بنسبة 30%بفضل الإيرادات الرقمية والضريبية المؤتمتة.

النتيجة :نمو اقتصادي مستدام، بيئة خالية من البيروقراطية، وتنوع حقيقي في مصادر الدخل.

السيناريو الثاني: السيناريو الواقعي (التحول التدريجي الموجه)

يفترض استمرار الوتيرة الحالية مع تحسن طفيف في البيئة التشريعية، حيث:

1. يقتصر التحول الرقمي على القطاع المالي وبعض الخدمات الحكومية) الحوكمة الإلكترونية الجزئية).
2. يستمر الاعتماد على النفط كمحرك رئيسي، لكن مع تحسن في كفاءة الإنفاق بفضل الرقمنة.

النتيجة :نمو "شبه مستدام "يواجه مخاطر التقلبات النفطية لكنه يمتلك مرونة أكبر من الوضع الحالي.

السيناريو الثالث : السيناريو التشاؤمي (الجمود الرقمي)

يفترض فشل المؤسسات في مواكبة التسارع الرقمي العالمي نتيجة الفساد أو غياب الاستقرار، حيث:

تظل البنية التحتية متهالكة ومكلفة.

I. هجرة العقول التقنية (Brain Drain)إلى الخارج بحثاً عن بيئة عمل أفضل.

النتيجة :تعمق الريعية، زيادة الفجوة الرقمية مع دول الجوار، وضياع فرصة الاستدامة.

المطلب الثالث :المتطلبات الاستراتيجية لتحقيق سيناريو "التحول الشامل"

للانتقال بالعراق نحو السيناريو المتفائل، يجب العمل على المحاور الاستراتيجية الآتية مستقبلاً:

1. الأمن السيبراني والسيادة الرقمية

في ظل الاعتماد الكلي على الرقمنة، يصبح الأمن السيبراني جزءاً من الأمن القومي .يجب بناء "مركز استجابة وطني "متطور لحماية البنية التحتية الحرجة) المصارف، الكهرباء، النفط (من الهجمات السيبرانية التي قد تشل الاقتصاد.

2. إصلاح المنظومة التعليمية (التعليم الرقمي 4.0) [10]

المستقبل يتطلب إلغاء التخصصات التقليدية الراكدة واستبدالها بتخصصات "الاقتصاد الجديد "مثل :تحليل البيانات الضخمة، الأمن السيبراني، تكنولوجيا الكتل (Blockchain)، والذكاء الاصطناعي .هذا سيخلق جيلاً قادراً على قيادة النمو المستدام.

3. البيئة التنظيمية المرنة (Sandboxing)

يجب على البنك المركزي والحكومة اعتماد مبدأ "المختبرات التنظيمية "التي تسمح للشركات الناشئة بتجربة تقنيات مالية جديدة دون قيود قانونية معقدة في البداية، مما يحفز الابتكار المحلي.

4. الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

إن تمويل التحول الرقمي لا ينبغي أن يقع على عاتق الدولة وحدها. المستقبل يتطلب عقود مشاركة تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في البنية التحتية الرقمية مقابل حق الإدارة والتشغيل، مما يقلل العجز المالي.

خلاصة الدراسة المستقبلية

إن إعادة تشكيل أنماط النمو المستدام في العراق عبر البوابة الرقمية ليست ترفاً فكرياً، بل هي المسار الوحيد المتاح لتجنب كارثة اقتصادية عند انتهاء "عصر النفط ."إن المستقبل يبتسم للدول التي تخزن "البيانات "كما تخزن "النفط ."إذا استطاع العراق استثمار ذكاء شعبه وموقعه الجغرافي رقمياً، فإن عام 2035قد يشهد ولادة "نمر رقمي "جديد في الشرق الأوسط، يمتلك اقتصاداً متنوعاً، شفافاً، ومستداماً.

الخاتمة، الاستنتاجات، والتوصيات

أولاً :الخاتمة

توصلت الدراسة من خلال التحليل النظري والتشخيص الواقعي والدراسة القياسية إلى أن الاقتصاد الرقمي لم يعد خياراً تكميلياً للعراق، بل هو ضرورة حتمية لإعادة تشكيل أنطمة النمو .إن التحول من "النمو الريعي "المعتمد على استنزاف النفط إلى "النمو

المستدام "المعتمد على تكنولوجيا المعلومات يتطلب تضافراً بين السياسة المالية والنقدية وتطوير البنية التحتية الرقمية.

ثانياً :الاستنتاجات

بناءً على ما تقدم في فصول البحث، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. الارتباط الهيكلي :أثبتت الدراسة أن معدلات النمو الاقتصادي في العراق لا تزال أسيرة لتقلبات أسعار النفط، مما يجعل الاستدامة الاقتصادية في وضع هش أمام الصدمات الخارجية.
2. الأثر الرقمي :أظهرت النتائج القياسية وجود أثر إيجابي ومعنوي في الأمد الطويل لمؤشرات الاقتصاد الرقمي)خاصة انتشار الإنترنت والاتصالات (على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما يؤكد أن الرقمنة تساهم في تنويع الاقتصاد.
3. قصور التحول القصير :تبين أن أثر الرقمنة في الأمد القصير لا يزال ضعيفاً، ويعزى ذلك إلى استخدام التكنولوجيا في جوانب استهلاكية واجتماعية أكثر منها إنتاجية أو استثمارية.
4. الشمول المالي :هناك فجوة بين حجم الكتلة النقدية وبين مستوى الدفع الإلكتروني، إلا أن المبادرات الأخيرة للبنك المركزي بدأت بكسر حاجز "الثقافة النقدية "والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي.
5. البنية التحتية :رغم التطور في قطاع الاتصالات، إلا أن العراق لا يزال يعاني من ارتفاع تكاليف الخدمة وتذبذب جودتها مقارنة بدول الجوار، مما يعيق نمو الشركات الناشئة وريادة الأعمال الرقمية.

ثالثاً :التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يقدم البحث التوصيات الآتية لصناع القرار في العراق:

1. **على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية:**

- ❖ التنويع الرقمي :ضرورة إدراج "التحول الرقمي "كركيزة أساسية في خطط التنمية الوطنية الخمسية، وعدم الاكتفاء بالنمو الكمي للناتج النفطي.
- ❖ تحفيز القطاع غير النفطي :تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز مالية للشركات التي تتبنى التكنولوجيا الرقمية في عمليات الإنتاج) الزراعة الذكية، الصناعة المؤتمتة.

2. **على مستوى البنية التحتية والتشريعية:**

- ❖ الاستثمار في الألياف الضوئية :الإسراع في إكمال مشاريع النفاذ الضوئي (FTTH)لضمان سرعات إنترنت عالية تدعم "اقتصاد البيانات "والذكاء الاصطناعي.
- ❖ التشريعات الرقمية :الإسراع في تشريع "قانون المعاملات الإلكترونية "و"قانون حماية البيانات الشخصية "لتعزيز الثقة في المعاملات الرقمية وحماية المستثمرين والمستهلكين.

3. **على مستوى القطاع المالي والمصرفي:**

- ❖ تعزيز الدفع الإلكتروني :الاستمرار في إلزام المؤسسات والمهن الحرة باستخدام أنظمة POS، مع تقليل الرسوم المصرفية على هذه العمليات لتشجيع الجمهور.
- ❖ دعم ريادة الأعمال :إنشاء "صناديق استثمار رقمية "برعاية الدولة لتمويل المبتكرين والشباب في قطاع البرمجيات والتطبيقات التقنية.

4. **على مستوى رأس المال البشري:**

- ❖ تطوير التعليم :ردم الفجوة بين المخرجات التعليمية وسوق العمل الرقمي من خلال إدخال مهارات البرمجة والذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية والجامعية.
- ❖ التوعية الرقمية :إطلاق حملات وطنية لرفع مستوى "الثقافة الرقمية المالية "لدى المواطن العراقي لتقليل الهدر المالي والمخاطر الأمنية.

5. **الرؤية المستقبلية:** العمل على جعل العراق "محطة ترانزيت رقمية "عالمية نظراً لموقعه الجغرافي، من خلال ربط الكابلات الدولية، مما يخل

المصادر والمراجع

[1] محمد س ع .أثر الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام :تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق]أطروحة دكتوراه .[كربلاء :جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد؛ .2021 ، ص34

[2] كاظم م ج، جبار ع ك .متطلبات التحول نحو الاقتصاد الرقمي في العراق :دراسة تحليلية للفترة .(2010-2020) مجلة العلوم الاقتصادية2021 .؛.68-45:(61)16

[3] صالح م م .الاقتصاد العراقي :دراسة في تحليل التحديات الرقمية وتنويع الهيكل الإنتاجي .مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية2022 .؛.135-112:(2)18

[4] العبيدي مج .الاقتصاد المعرفي والتحول الرقمي في الدول العربية .ط .1عمان :دار المناهج للنشر والتوزيع؛ 2021.ص45

[5] الفراجي أ .التنمية المستدامة في العراق :التحديات والفرص المتاحة في ظل التقلبات الاقتصادية .بيروت :دار الكتب العلمية؛ .2019ص63

[6] حجازي ب ا .النظام القانوني لحماية الاقتصاد الرقمي . الإسكندرية :دار الفكر الجامعي؛ .2020ص87

[7] محمد س ع .أثر الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام :تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق [أطروحة دكتوراه .[كربلاء :جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد؛ .2021ص176

[8] وزارة التخطيط العراقية .تقرير التنمية المستدامة الوطني : العراق] 2030الإنترنت .[بغداد :وزارة التخطيط؛ 2022 [استشهد به في 2026يناير .[31متاح من(رابط موقع الوزارة الرسمي)

[9] الأمم المتحدة، لجنة الإسكوا .آفاق التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية .نيويورك :منشورات الأمم المتحدة؛ .2022

[10] هيئة الإعلام والاتصالات العراقية .التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العراق .بغداد :الهيئة؛ 2023